

تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر للفترة (1970-2014)

Evaluation des politiques sociales en Algérie pour la période 1970-2014

العوفي حكيمة¹ .

¹ جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، (الجزائر)، alger.salam2013@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2017/09/26 ؛ تاريخ المراجعة: 2018/07/14 ؛ تاريخ القبول: 2018/09/26 .

ملخص:

هذه الورقة تحاول دراسة تحليل السياسات الاجتماعية في الجزائر، من خلال دراسة الواقع الجزائري وركزت الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 1970-2014 لان السياسة الاجتماعية تعد احد اهم ركائز التوازن و العدالة الاجتماعية ، فهذه السياسة كما تحدها الأمم المتحدة تمثل آلية فعالة لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة، ولذلك تقع في نطاق اهتمام صانعي سياسات التنمية الوطنية العامة ، والهدف النهائي لهذه السياسة هو تخفيف حدة الفقر والإقصاء وإخماد بؤر التوتر الاجتماعي، وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم .

الكلمات المفتاح : السياسات الاجتماعية، الرفاهية الاجتماعية، النمو الاقتصادي، الإنفاق العام الاجتماعي .

تصنيف JEL : J11 ، I38 ، Z13 .

Résumé:

Ce document vise à analyser les politiques sociales en Algérie, à travers l'étude de la réalité algérienne L'étude a porté sur la période allant de l'année 1970-2014 en raison de la politique sociale est l'un des piliers les plus importants de l'équilibre et de la justice sociale, cela est la politique telle que définie par l'Organisation des Nations Unies représente un mécanisme efficace pour bâtir des sociétés en matière de justice et la stabilité et est disponible avec des éléments de la durabilité, et donc dans le champ d'intérêt des décideurs politiques nationaux de développement, et le but ultime de cette politique est de réduire la pauvreté, l'exclusion et les foyers de tension sociale, et d'améliorer le bien-être de tous les citoyens de différentes catégories

Mots clés: politique sociale, la protection sociale, la croissance économique, les dépenses sociales publiques

Codes de classification Jel : J11 ، I38، Z13 .

أثبتت بعض الدراسات على التأكيد على أهمية السياسة الاجتماعية خاصة التي تهدف إلى توفير تكافؤ الفرص لأنها هي التي تؤدي إلى نجاح السياسة الاقتصادية، وهذه نقطة أساسية تبرز مسؤولية الدولة في هذه السياسة. أيضا دعوة الحكومة إلى صياغة سياسة اجتماعية متكاملة تنطلق أساسا من القدرات البشرية وتحترم حقوق كافة الفئات، وتوفر الشروط الدنيا لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين. و الإفادة من اللامركزية عند وضع السياسة الاجتماعية.¹ كما توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي حيث أن النمو الاقتصادي يحدث من خلال تنمية السياسات الاجتماعية خاصة من خلال الاستثمار في الصناعة و البني التحتية و تقلص بعض الاحتياجات الأساسية بصورة فعالة كخدمات الصحة، التعليم، السكن و التشغيل لأنها تساهم في تطور مستوى الحد الأدنى من رأس المال البشري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الدخل الفردي و القومي.

2. العلاقة بين السياسات الاجتماعية والنمو الاقتصادي (دراسات تجريبية)

-دراسة ²(Y.Nannan 2015) استهدفت هذه الدراسة تأثير من عدم المساواة في التحصيل العلمي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010 في الصين. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن عدم المساواة هي أكثر أهمية للأداء الاقتصادي من التحصيل العلمي ، بالنظر إلى محدودية الموارد الاجتماعية للاستثمار والتعليم، وسياسات التعليم التي تخلق توزيع أكثر عدالة للموارد التعليمية وتعزيز النمو العالي، وخاصة في المناطق الأقل نموا.

-دراسة (Isabelle Hayward Jack et Richet 2014)³ حول السياسة الاجتماعية الأوروبية والأنظمة الوطنية ، و هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة الإشارة منذ البداية ، على إنشاء اتحاد الاجتماعية الأوروبية من قبل الدول ذات السيادة و التدخل على نحو متزايد في السوق الدولية و الحرص على الحفاظ على الأساس الاجتماعي و السلطة السياسية ،فهكذا تسعى الحكومات الوطنية بشكل مستقل بتنظيم و تقديم وتمويل الخدمات الاجتماعية. حيث أن ضمن هذا المفهوم تتشكل دولة الرفاه الاجتماعي باعتبارها عنصر أساسي للتماسك الوطني و الاجتماعي.

- تناولت دراسة (D. Weil 2014)⁴ العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان، و توصلت الدراسة إلى أن دخل الفرد يرتبط ارتباطا إلى حد كبير مع الصحة، كما يقاس بمتوسط العمر المتوقع أو عدد من المؤشرات الأخرى داخل البلدان، إضافة إلى وجود علاقة بين صحة الناس والدخل. والدخل المرتفع للأفراد يحسن الصحة في مجموعة متنوعة من الطرق، بدءا من تحسين التغذية لبناء البنية التحتية للصحة العامة، كما ان نوعية المؤسسات ورأس المال البشري هي هم عوامل أساسية للصحة لارتباطهم بالدخل .

-دراسة (Gomel Bernard et Méda Dominique 2014)⁵ تمت هذه الدراسة في جمهورية جزر مارشال حول سياسة الاندماج الأدنى للدخل RSA ضمن التوصية الرئيسية في إنشاء بدائل اخرى للسياسات الاجتماعية التي تظهر على شكل ابتكار جذري و من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في نهاية التحقيق في عدة مجالات لإدراج باريس ضمن هذه السياسة هي ، تحقيق القليل من القليل أهداف قانون إنشاء RSA. خاصة فيما يتعلق بالزيادة المنتظمة في الدخل من خلال اجراء مقابلات مع جميع أصحاب المصلحة أيضا

تجلى ان ما ثبت تدهور البيروقراطية في تنفيذ هذه السياسة هي تبسيط الأعمدة الرئيسية للجهاز الجديد. و ظهر ايضا ما يسمى بالتضخم البيروقراطي و هذا كان بسبب العلاقة بين العمالة والانتعاش خاصة و ان الهدف هنا كان تحقيق مكاسب مالية واضحة.

-دراسة (Lafore Robert 2013)⁶ حيث مع ظهور الموجة الأولى للامركزية في وقت مبكر عام 1980، والتي نقلت إلى مجالس المقاطعات من اجل تنفيذ السياسات الاجتماعية"، فقد تم تجسيد البعد الإقليمي للنظام السابق تحت ما يعرف بالدولة القومية. اما اليوم، فقد ظهر تحدى لحالة من التقارب بين عدة ظواهر تتمثل في المنافسة بين مستويات مؤسسية جديدة مع تحديد الاحتياجات الاجتماعية، وأزمة الميزانية للمقاطعات الاخرى المختلفة و من نتائج هذه الدراسة ضرورة وضع سياسة التكامل الوظيفي بين الدولة والمجتمع للمحافظة واستبدال الأنظمة السياسية السابقة، خاصة نظام "السيطرة القانونية" وإنفاذ القانون لضمان تماسك النظام الاجتماعي و السياسي.

-دراسة (Christiane Crépin 2013)⁷، هذه الدراسة تركز على اهم التحديات والقضايا للحماية الاجتماعية في فرنسا مع مراعاة الإطار الذي تحدده التأثيرات الأوروبية سواء كانت ملموسة او غير ملموسة و اثر هذه الحماية الاجتماعية على النظام الفرنسي، وإلى أي مدى هو على فرنسا ان تنتهج هذه المبادئ التوجيهية الأوروبية بشأن هذه المسألة؟ حيث كان هناك شك في طبيعة السياسات والاجتماعية والاقتصادية و السياسية في أوروبا و دور كل من المؤسسات الأوروبية في تنوع حالات ونظم الحماية الاجتماعية. كما هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة محاربة الفقر والإقصاء، و الاستفادة من السياسات و الخدمات الاجتماعية الموجهة نحو الطبقات المهمشة من خلال إقامة تعزيز نظام وطني و دولي من قبل الاتحاد الأوروبي و بحلول عام 2020 من خلال مراعاة السياسات الاجتماعية التنموية و البرامج الإستراتيجية مثل الرفاهية الاجتماعية خاصة من خلال الحصول على التعليم والإسكان والعمل والحماية الاجتماعية.

-و دراسة (L. Gong 2012)⁸ حول الاستثمار في الصحة، تراكم رأس المال المادي، والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في نموذج رمزي موسع مع وظيفة إنتاج ارو رومر وغروسمان (1972) و وظيفة الأداة. وتخلص الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بكل من معدل النمو الصحي والمستوى الصحي. في حين أن النمو في رأس المال الصحي يسهل دائما النمو الاقتصادي، و أن الأثر الإجمالي من المستوى الصحي على معدل النمو الاقتصادي يعتمد على كيفية تأثيره على تراكم رأس المال المادي. إذا لم يتم اتخاذ التأثير السلبي للصحة على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال المادي، ثم المستوى الصحي له تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة إنتاج العمل. ومع ذلك، فإن الاستثمار في الصحة قد يزاحم الاستثمار في رأس المال المادي، وبالتالي التأثير على تراكم رأس المال المادي، والاستثمار المفرط في الصحة قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

-أيضا فيما يخص دراسة (Rachid ABOUTAIEB 2007)⁹ تحت عنوان الحق في الصحة والتنمية بـكوبن هاغن والتي هدفت إلى تحليل الوضع لصحي حيث أن إعادة النظر في صحة الناس في جميع أنحاء العالم يكشف عن أرقام مثيرة للقلق. وتشمل هذه على سبيل المثال وفيات الرضع هو 12 مليون حالة وفاة سنويا، نصفها يموت لأسباب تتعلق بسوء التغذية، وعدد كبير من الأمراض التي يمكن الوقاية بسهولة و نحن نشهد ظهور أمراض جديدة، وأسوأ تهديد للصحة تخيم على الإنسانية يمثلته التهديد من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وفي الأخير توصل إلى أنه يجب أن تستند أي سياسة التنمية الاقتصادية على العدالة الاجتماعية واحتياجات البشر. ودعا إعلان كوبن هاغن بشأن التنمية الاجتماعية على الحكومات لضمان أن تأخذ برامج التكيف الهيكلي في الاعتبار أهداف التنمية الاجتماعية، للتأكد من أن الأموال المخصصة للبرامج الاجتماعية الأساسية من التخفيضات في الميزانيات و دراسة تأثير برامج التكيف الهيكلي من أجل التخفيف من الآثار السلبية لهذه البرامج ويعزز الآثار الإيجابية.

-و فيما يخص دراسة¹⁰ (Hence Mathodi 2007) التي قام بها في جمهورية الكونغو حول تحليل فرص الحصول على التعليم، والتي تناولت أن تقلبات الحياة تفوض لدين أحيانا مجموعة من الخيارات من حيث الاحتياجات الغير ملبأة في الحياة اليومية مما يعطي للآباء أو

الأهميات التزام الأولوية أي تلبية الحاجات الأكثر ضرورة على حساب الاحتياجات التعليمية للأطفال ، و غالبا ما تكون هذه الوضعية مطبقة عند أصحاب المستوى المعيشي المنخفض لغالبية السكان مما لا يؤدي إلى تحقيق التنمية المرغوبة من قبل الجميع كمرحلة تمهيدية لنمو متكامل لجميع أفراد المجتمع . وفي آخر الدراسة تم التوصل إلى أن واحد من أكبر التحديات التي تواجه العالم هو تحقيق أكبر مستوى تعليمي للسكان لأنه لا يمكن لأي بلد إحداث تنمية اجتماعية ونمو اقتصادي دون تركيبة سكانية كافية من حيث الجودة أولا والكمية ثانيا فالتعليم والمناخ غيرها من العناصر قادرة على تعزيز التنمية في البلدان العادية وحتى الأشد فقرا.

–أيضا دراسة (Haktor Balomino 2006) ،حيث قام بهذه الدراسة في الأرجنتين لان هذا البلد شهد في التسعينيات تراجعاً من قبل الدولة عن أداء دورها الاجتماعي وتسليماً منها للقيادة إلى القطاع الخاص. يعرض هكتور بالومينو لتطور الحركات الاجتماعية التي استهدفت أن تقدم بديلاً لهذا الدور مركزاً على حركات العاطلين ومجالس الأحياء وحركة الاستيلاء على المصانع و الحل الذي طرحته الدولة لهذه المشكلة كان نقل مشكلة البطالة إلى مجال السياسة الاجتماعية، عن طريق إعطاء إعانات لأرباب الأسر العاطلين عن العمل. وهذا يعكس الصعوبات التي يواجهها اقتصاد لا يستطيع خلق فرص عمل، إلا بشكل بطيء وتدرجي، مما يتناقض مع حجم البطالة التي يعاني منها في الأرجنتين مليون شخص، يحصلون على إعانات بطالة، وحوالي 2.2 مليون آخرين لا يحصلون على أي إعانات.

–دراسة (Finkel Alvin 2006) ¹¹ تركز الدراسة على تطور السياسات الاجتماعية في كندا من فترة الاحتلال حتى الوقت الحاضر، كما تركز على كيفية السكن في كندا، في فترات مختلفة، إضافة إلى رعاية المعوزين والمرضى وكبار السن، والشباب و القيم الاجتماعية التي سادت في مختلف الفترات والصراعات التي أدت إلى تغيير تلك القيم الاجتماعية. وهذا يؤدي إلى التركيز على الطبقة الاجتماعية، والجنس، و العرق باعتبارها كعوامل في التنمية الاجتماعية في كندا. كما تستجوب الدراسة الإصلاحات عن كثب لتحديد الذين استفادوا من تصميم خاص للسياسات الاجتماعية أو من الطرق التي تم تنفيذها ضمن البرنامج الاجتماعية. كما تشير الدراسة إلى العلاقة بين دولة الرفاه و دور الدولة في التنظيم الأخلاقي للمجتمع لأنها عامل من عوامل التنمية الاجتماعية، و توصلت الدراسة إلى أن السياسة الاجتماعية حتما تعكس العدالة الاجتماعية بدلا من مخاوف النظام الرأسمالي، من خلال توفير درجة الحد الأدنى من الدعم في مبادئ المساواة سواء داخل فئات المجتمع أو جميع أنحاء الخدمات الاجتماعية الأخرى.

دراسة (Stephen P. Heyneman 2004) ¹² حيث تحاول الدراسة شرح مكانة الإسلام في ظل السياسة الاجتماعية أو من قبل السياسة الاجتماعية، أي كيف يعامل الإسلام المرأة، وكيف يشجع الأعمال الخيرية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية عموما. بواسطة هذا من خلال التحدث عن السوابق التاريخية للقانون الديني الإسلامي وكيف يتم تنظيمها حاليا. إضافة إلى كيفية التعامل مع الفقراء، و تحديد العلاقات بين المجتمعات والأسر.

و توصلت الدراسة إلى أن أوجه التشابه و الاختلاف بين الثقافات تلعب دور كبير حيث ان أوجه التشابه بين الثقافتين الإسلامية والغربية تقع حسب التأثيرات الاجتماعية و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السياسة. لأنها

تساعد على تحديد كيفية التعامل مع القانون الإسلامي.

–دراسة (Ethan B. Kapstein et Branko Milanovic ¹³ 2003) حيث أبرزت الدراسة السياسة الاجتماعية كموضوع هام من التحليل والنقاش في سياق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، فخلال الأيام الأولى من ما يسمى ب "إجماع واشنطن" على الإصلاح الاقتصادي، والتي تتطابق تقريبا مع وقت متأخر 1980-1990، فقد أكد الخبراء أن استقرار الاقتصاد الكلي، و تحرير السوق و مشاريع

الخصخصة والانفتاح على الأسواق العالمية توفر الظروف اللازمة لإنتاج النمو المستدام، وبالتالي نتيجة لذلك، فإن العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي و السياسة الاجتماعية (التي تعرف عادة من حيث المساعدة الاجتماعية و التأمين الاجتماعي).

لكن في بعض الأحيان على نطاق أوسع يشمل سياسات الصحة العامة، والإسكان، والتعليم،... ظهرت الآن باعتبارها قضية رئيسية بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية و السياسات الاجتماعية و السياسة العامة على نطاق أوسع. فهذا ما أكده خبراء التنمية الاقتصادية في برامج البحوث التي تسعى إلى فهم العوامل المحلية والعالمية التي تدفع بالتغيرات كالفقر وعدم المساواة، والبطالة. وقد نشأ هذا التركيز على السياسة الاجتماعية لعدة أسباب التكميلية. أبعد من أي دوافع إنسانية بحتة

-دراسة (Bernhard Ebbinghaus et Philip Manow 2001)،¹⁴ تشير هذه الدراسة إلى أن هناك بعض "التكامل المؤسسي" بين أنظمة الإنتاج المختلفة، وممارسات العلاقات الصناعية والاجتماعية و أنظمة الحماية. وعلاوة على ذلك، فيتوقع أن هذه المؤشرات تختلف بشكل منهجي عبر نظم الإنتاج وأنظمة الحماية. على سبيل المثال، العمال الأميركيين ذوي المهارات العامة يحصلون على أجور سوق قسط عندما يكون هناك ارتفاع الطلب لمهاراتهم، ولكن ليس لديهم حماية العمالة النظامية. عمال اليابانيون فهم على استعداد للحصول على مهارات شركة معينة لأنها تثق في التزام كبير بشركات لضمان العمل "مدى الحياة" والفوائد المهنية؛ أما العمال الألمانيون فيتوقع المهارة في الحصول على تعويض أثناء البطالة وإعادة تدريبهم إذا كان قد تم الاستغناء عنهم.

-دراسة (Amy Robb 2001)¹⁵ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم الحواجز التي تواجه السياسات الاجتماعية في معظم الدول مثل فرنسا، بلجيكا، أمريكا اللاتينية، وكيفية التغلب عليها. وتشمل هذه الحواجز بعض الأبعاد الاقتصادية التي يجب التغلب عليها، الإدارية، العقبات السياسية والنفسية والقانونية والدولية، والتكنولوجية، لأن كل هذه العوامل تساهم في تحسين نوعية حياة الناس وهذا يعني الاهتمام بكل ما هو مرتبط بالسياسة العامة التي تشمل وظيفة التوظيف والتعليم، والتمويل، والتكامل، التصويت والمشاركة السياسية، خاصة في ظل العولمة.

-- دراسة "OCDE 2001"¹⁶ حول دور السياسة التعليمية بالإشارة إلى دراسة موضوع الرفاهية عند بعض الدول للمنظمة، و هنا الدراسة شملت الدول الأصلية ل OECD التي تتمثل في ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، اسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، اليونان، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا وتركيا. و قد توصلت الدراسة إلى مساهمة رأس المال البشري من خلال التعليم في النمو الاقتصادي والرفاه من خلال رعاية و تنمية الموارد البشرية .

-و في دراسة (Smith 1999)¹⁷ حيث أعد دراسة عن أصحاب الدخل المرتفعة و الصحة الجيدة، لايجاد العلاقة بين الصحة و الحالة الاقتصادية، و استنتج من دراسته أن هناك علاقة وطيدة بين الصحة و الثروة حيث تؤثر الموارد الاقتصادية المتاحة للأسرة تأثيرا كبيرا في الحالة الصحية لأفراد الأسرة و خاصة في مرحلة الطفولة و المراهقة حيث يبنى مستوى و مسار الحالة الصحية للفرد طوال فترة عمره المتوقع و أن هناك تأثير ارتدادي لمستجدات الحالة الصحية لأفراد الأسرة و على دخلها و ثروتها. كما يرى أن الصحة تمثل رصيد لها آثار محتملة على كل من الدخل، الاستهلاك و تكاليف العلاج الطبي، وان تدهور الحالة الصحية تترك آثار سلبية على تراكم الثروة لدى الأسرة، ويمكن استكشاف الدور الذي تلعبه الصحة في قرارات الادخار الأسرية من خلال نماذج دورة الحياة.

-أما بالنسبة لدراسة (Biberman 1996)¹⁸ فقد قام بدراسة حول تأثير الصحة و التغذية على التعليم، و استنتج أن هناك علاقة قوية بين الصحة و التغذية عند الطفل و مستوى التحصيل التعليمي و من ثم فان الصحة تترك آثار ملموسة على الإنتاجية فيما بعد مراحل

التعليم. و ترى هذه الدراسة أن تحسن الصحة و التغذية للأطفال الفقراء يعد وسيلة لتحسين الانتظام و التحصيل المدرسي للأطفال، فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يصابون بالأمراض بسهولة، كما يموتون بسهولة أيضاً بسبب الأمراض التي يصابون بها، من خلال توفر المساكن والأحياء التي تفتقر إلى الصرف الصحي بيئات خصبة لانتقال الأمراض المعوية و الطهي باستخدام الأخشاب والفحم الذي يتسبب في تلويث الهواء بالجسيمات والغازات التي تدمر الرئتين وظروف الحياة البائسة التي تدفع الفتيات والفتيان إلى التكسب و البحث عن العمل بالبعاء مع ما يصاحبه من مخاطر العنف وأنواع العدوى المنقولة جنسياً ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها، فهذه كلها أسباب تفضي إلى الموت.

-أما دراسة (Barro,1994)¹⁹ جاءت لتؤكد النتائج السابقة حيث استهدفت هذه الدراسة قياس أثر زيادة عدد الطلبة المسجلين في المرحلة الأساسية و الثانوية و الذي يعبر بشكل مباشر عن حجم الاستثمار في التعليم في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 98 دولة للفترة 1960-1985 باستخدام تحليل البيانات المقطعية لمعادلة الانحدار الخطي البسيط و قد تبين أن الزيادة في عدد الطلبة بمعدل 10% يؤدي إلى زيادة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 2%.

3. تحليل السياسات الاجتماعية في الجزائر

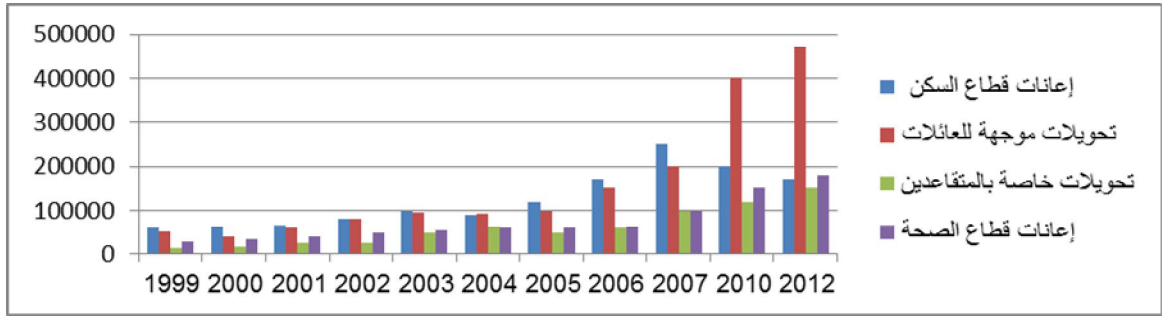
1.3 . التحويلات الاجتماعية

تمثل التحويلات الاجتماعية احد البنود التي تستطيع من خلاله النفقات العامة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية. وتلعب السياسة العامة للدولة دورا رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص الدعم، فالدول التي تطبق النظام الرأسمالي لا يمثل الدعم فيها أهمية كبيرة نظرا لعدم تدخلها الواضح في التأثير على العرض والطلب وإنما تدخلها يقتصر على التوجه والتدخل المباشر عند حدوث أزمات، إما الدول التي تطبق النظام الاشتراكي فان الدعم يلعب فيها دورا رئيسيا حيث تزداد المبالغ المرصودة له من الميزانية العامة للدولة، حيث تعمل الدولة من خلاله على دعم الخدمات والسلع بحيث يستطيع الأفراد الأقل دخلا من الحصول عليها بأثمان معقولة وبالتالي يكون وسيلة لتقليل الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي.²⁰

وبالنسبة للمساعدات الاجتماعية وعمليات التضامن للفئات الهشة والمعوقين، تبلغ قيمة الدعم 135 مليار دج، ما يعادل 2.7 مرة مقابل نفس النفقات سنة 2005، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى توسع قاعدة المستفيدين وتأمين التعويضات. وبصفة إجمالية، فان نظام الضمان الاجتماعي يتطلب حشد موارد هائلة تقدر بحوالي 16% من الناتج الداخلي الخام، هذا المستوى من الموارد موجه للحماية الاجتماعية وحجم الشرائح التي يتم حمايتها من جهة، ومن ناحية أخرى للعلاقات الاجتماعية من خلال عمليات إعادة توزيع الثروة أفقيا وفق المهمة الأساسية للضمان الاجتماعي، وتفضيلا لإعادة التوزيع العمودي عن طريق الإعانات الاجتماعية (للحد من الإقصاء الاجتماعي) ومن جهة أخرى لدعم الاستهلاك.²¹

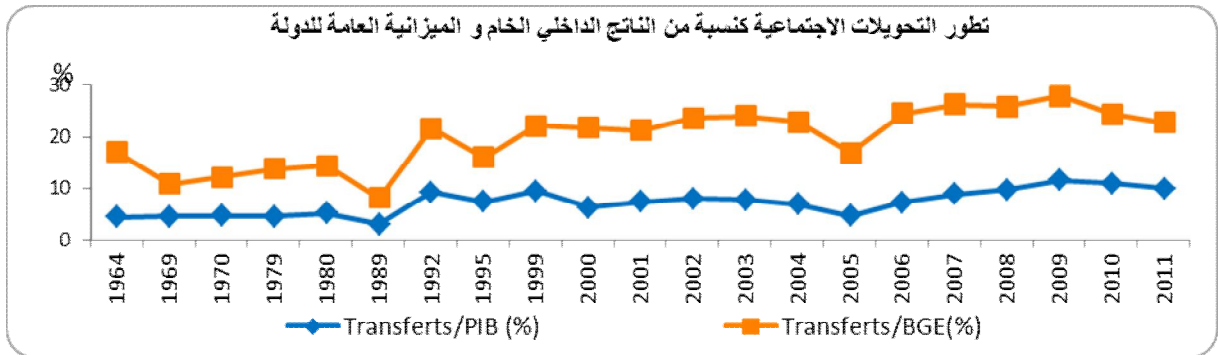
على صعد الموارد المتاحة لسنة 2011، بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية للدولة إلى أزيد من 1200 مليار دج، ما يعادل حوالي 10% من الناتج الداخلي الخام وأزيد من 18% من الميزانية العامة للدولة، وتمثل بذلك 6.6 مرات المبلغ الذي خصص للمساعدات الاجتماعية سنة 2013.

تطور التحويلات الاجتماعية الآتية من ميزانية الدولة (1999-2012)²²



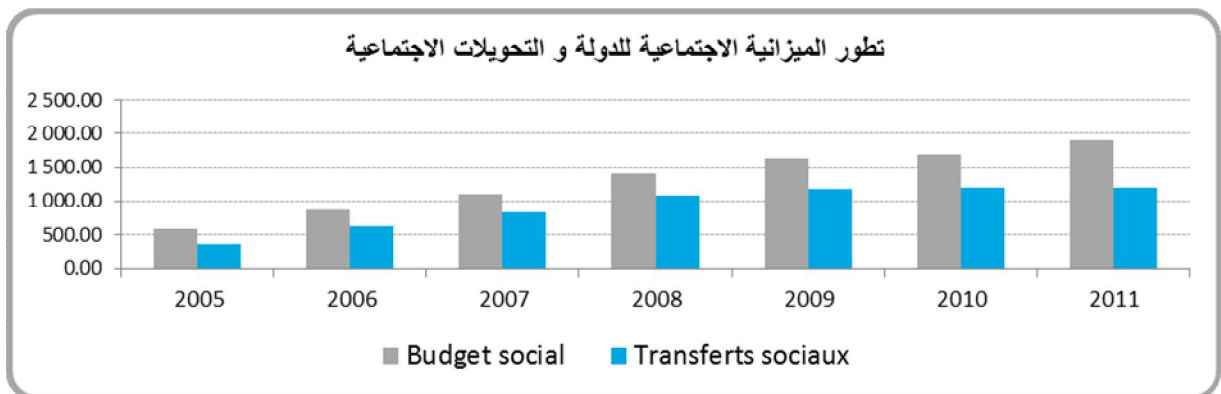
المصدر: وزارة المالية

عموما فان التحويلات الاجتماعية للدولة قد سجلت معدل نمو سنوي قدره 18% خلال الفترة 1999-2009 وذلك بعدما تضاعفت بأكثر من 04 مرات مقارنة لعام 1999 ويعود هذا الارتفاع إلى تكفل ميزانية الدولة بفئات السكن المحرومة وذلك من خلال أجهزة للحماية الاجتماعية وكذا تطبيق إصلاحات فيما يخص الأسعار وقد سجل ارتفاع معتبر من الإعانات الموجهة للأسعار ابتداء من عام 2007 قدر بأكثر من 491% في عام 2008.²³



.Source :rapport sur l'état économique et social ,mai 2013

ولغرض مقارنة الجزائر مع بعض الدول في مجال والتحويلات الاجتماعية نستعرض الجدول التالي الذي يوضح لنا الدعم والتحويلات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في دول مختارة²⁴ ..



لوحظ منذ عام 2008 ركود في نسبة النفقات المخصصة للتحويلات الاجتماعية في حين أن حصة الميزانية العامة للدولة في تزايد مستمر، والتي هي في صالح سياسة اجتماعية شاملة لجميع المواطنين .

. **قطاع السكن:** عرف قطاع السكن في فترة ما بعد الإصلاحات انتعاشا ومسارا آخر اختلف عن سابقه في فترة النظام الاشتراكي، ويتجلى من خلال مختلف الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة: كإعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي والتقوي، التنوع في الأنماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي وصيغة عن طريق الإيجار في سنة 2001، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره في إنعاش هذا القطاع الحساس وللبنوك لتساهم هي بدورها في تمويله عن طريق القروض العقارية وغيرها من الإجراءات.

جدول يمثل البرامج للتنفيذ من حجم السكنات للفترة 2005-2013

2013	2007	2006	2005	
41259	21272	38689	12053	سكنات اجتماعية
26982	19271	57538	84184	سكن تساهمي
64871	44871	37017	32765	سكنات ريفية
82148	6936	2696	0	سكن وأراض للبيع
4572	2772	5558	3837	سكن تقوي
35123	15164	39160		البناء الجاري تنفيذه
258924	110286	280658	332839	المجموع
%30	%19,29	%13,79	%33,67	سكنات اجتماعية
28	%17,47	%20,50	%25,29	سكن تساهمي
%62	%40,69	%48,82	%38,89	سكنات ريفية
%16	%6,29	%0,96	%0,00	سكن وأراض للبيع
%9	%2,51	%1,98	%1,15	سكن تقوي
%32	%13,75	%13,95	-	البناء الجاري تنفيذه

المصدر: وزارة السكن 2013.

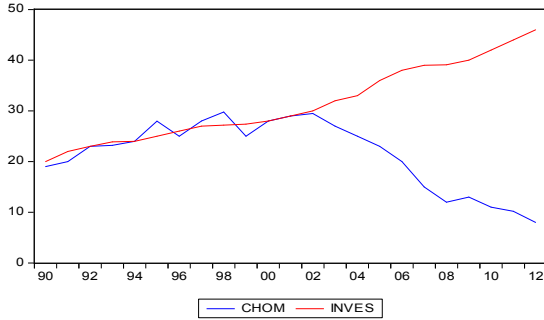
في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تم تخصيص مليوني (02) وحدة سكنية منها 2,1 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

و بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من اجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن منها 500.000 إيجاري و 500.000 ترقوي و 300.000 لامتصاص السكن المهش و 700.000 سكن ريفي.

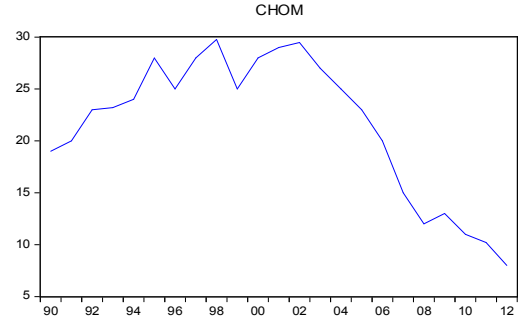
قطاع التشغيل:

تحليل واقع البطالة في الجزائر:

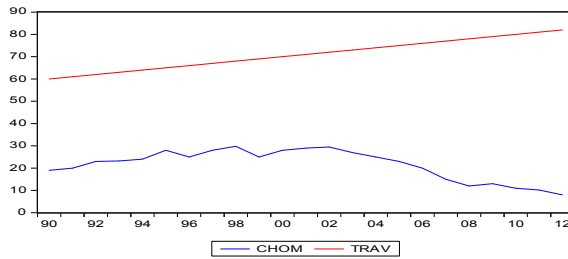
تطور الاستثمارات المباشرة ومعدلات البطالة في الجزائر



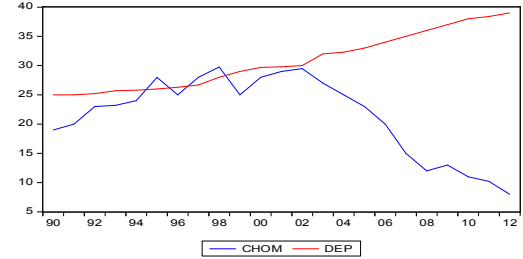
تطور معدلات البطالة في الجزائر



تطور عدد البطالين وعدد أفراد القوى العاملة في الجزائر



تطور الإنفاق العمومي ومعدلات البطالة

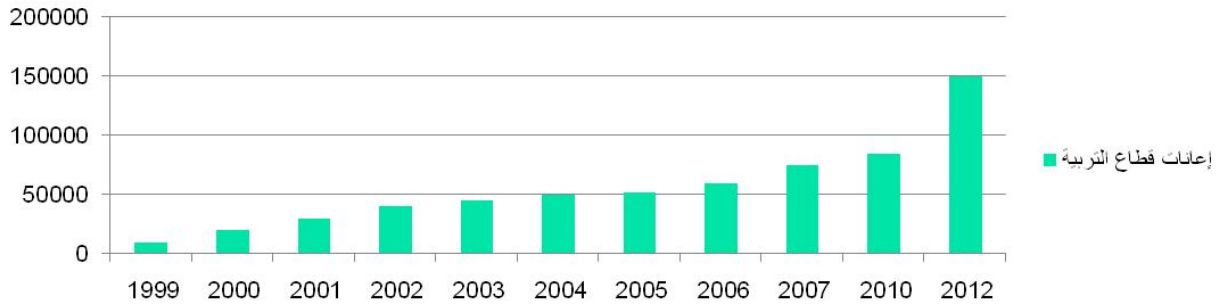


نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال السنوات (1990-2000)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تدهورت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمدة وغير منتجة، وبذلك وصلت معدلات البطالة الى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 29.77 % سنة 2000، أما خلال الفترة (2001-2010) ومع ارتفاع أسعار البترول أعطى دفعا قويا للسياسة المالية، مما ساهم في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة²⁶،

قطاع التعليم: إن الاهتمام بدور التعليم في التنمية ليس بالأمر الحديث ، فقد أولى الكلاسيك اهتماما واضحا بذلك الدور منذ قرنين خلت ، ومع مرور الزمن زادت بحوث الاقتصاديين توسعا وعمقا إلى أن تبلور اقتصاد التعليم كعلم مستقل في الدراسات الاقتصادية مع مطلع القرن السادس من العقد الماضي .وقد أكدت تلك البحوث في مجملها على أهمية التعليم في تجسيد أهداف التنمية واعتبرت ذلك بمثابة استثمار في رأس المال البشري ، فالتعليم يعود على الأفراد بجملة من المزايا المادية وغير مادية. أما بالنسبة للدولة فإن التعليم يعزز

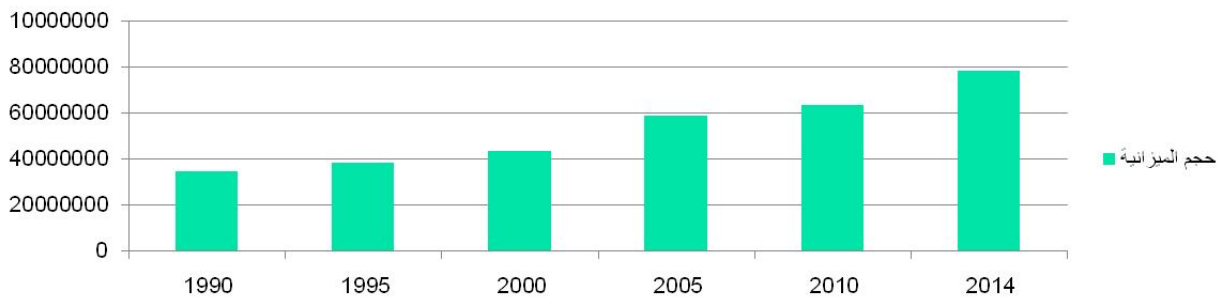
النمو الاقتصادي ويقلص الفقر و الفروقات الاجتماعية . تحتفل المدرسة الجزائرية على غرار كافة القطاعات بالجزائر بالذكرى الـ 50 لعيد الاستقلال ، بصورة مغايرة تماما لتلك التي كانت عليها عند مغادرة الاستعمار الفرنسي أرض الوطن²⁷ ، لذلك يمكن ملاحظة الخطوات المهمة في القضاء على الجهل والأمية حيث ارتفع عدد المتدربين من 300 ألف تلميذ في سبتمبر 1962 إلى أزيد من 8 ملايين تلميذ سنة 2012²⁸.

تطور الإعانات الخاصة بقطاع التربية (1999-2012)



يخصص برنامج الاستثمارات العمومية 2010 – 2014 الذي زود بغلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار (ما يعادل 21.214 مليار دينار) الذي يدرج تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي و المتوسط و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعي و غلاف مالي بجوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين .

تطور ميزانية قطاع التعليم من 1990-2013



و تبرز الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي بوضوح الأهمية التي توليها الدولة للتنمية البشرية من خلال منح هذا الأخير 40 بالمئة من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 و الذي يقدر بـ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار .

تطور مؤشر مستوى التعليم في الجزائر خلال (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2014
معدل القراءة والكتابة	0.662	0.678	0.691	0.701	0.716	0.72	0.924
معدل التمدرس	0.885	0.906	0.919	0.931	0.935	0.938	0.998
مؤشر مستوى التعليم	0.74	0.75	0.77	0.78	0.79	0.79	0.978

المصدر: د. عدنان مرزوق ، دور الانفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في تراكم رأس المال البشري في الجزائر ، ص 6 .

سجل كل من مؤشر القراءة والكتابة ومؤشر التمدرس ارتفاعات وتطورات متتالية خلال الفترة من 2000-2006 ولكن بمعدلات متفاوتة . وبالتالي فإنه من البديهي أن يسجل مؤشر مستوى التعليم ارتفاعا أيضا خلال نفس الفترة حيث قفز من 0.74 إلى 0.80 ، ويرجع هذا التحسن في مستوى التعليم إلى انتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع وكذا مجهودات الدولة من خلال التعليم ومجانيته .²⁹

* **مؤشر الأمية** : إن مؤشر الأمية لا يقل أهمية عن مؤشرات التنمية البشرية ، فهو من أهم مؤشرات قياس رأس المال البشري والتنمية ، والجدول رقم 02 التالي يظهر تطور نسبة الأمية في الجزائر :

نسبة الأمية في الجزائر من (1990-2014)

السنوات	1990	1995	1998	2002	2014
معدل الأمية	40.62	38.4	31.9	26.5	5.6

المصدر : د. عدنان مرزوق ، ص 8 .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأمية في الجزائر في انخفاض مستمر حيث سجلت أعلى بسبة لها عام 1990 بـ 40.62 % وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة 1995 و 1998 و 2002 بنسب 38.4 % ، 31.9 % و 26.5 % على التوالي وهذا راجع إلى مشاكل العشرية الماضية ، أما في السنوات الأخيرة فعرفت معدلات الأمية في الجزائر انخفاضات كبيرة مسجلة 6.5 % سنة 2014 وهذا راجع إلى الاهتمام بقطاع التربية والتعليم عن طريق سياسة التعليم الشامل بفضل اجبارية و مجانية التعليم وبرامج محو الأمية التي تطبقها السلطات العمومية .

معدلات الالتحاق بالمدارس : تتعلق معدلات الالتحاق بالمدارس بنسب تدرس الأطفال الذين بلغوا سن الست سنوات أي بلغوا سن التمدرس ويوضح الجدول التالي المعطيات حسب نسب التمدرس .

تطور نسب التمدرس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس خلال 2000-2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2014
الأطفال في سن التمدرس	745.86	745.32	694.64	645.87	636.83	604.79	5820.54
الأطفال المتمدرسين	695.44	700.81	647.96	608.66	606.21	580.89	5580.37
النسبة الحقيقية للتمدرس	%93	% 94	%93	%94	%95	%96	%98

المصدر: د/ عدنان مرزوق، ص 9 .

ويظهر لنا من الجدول أعلاه أن نسبة التلاميذ المتمدرسين شهدت استقرار نسبي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005. كما أن هيكلية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي بالشكل الذي يعزز ويعمق المعارف المكتسبة في مختلف مجالات المواد التعليمية، وتعميق طرق وقدرات العمل الفردي، والعمل الجماعي وكذا تنمية ملكات التحليل وتوفير مسارات دراسية متنوعة تسمح بالتخصص التدريجي في مختلف الشعب تماشيا مع اختيارات واستعدادات التلاميذ. يضاف إلى كل هذه الإجراءات المعتمدة اتخاذ بعض التدابير الرامية إلى تطوير استعمال التكنولوجيا الحديثة وتدريب الأسر التربوية (تلاميذ، معلمين، إداريين) على التحكم فيها، وكذا العمل على تقليص نسبة الأمية والحد منها.³⁰

التعليم العالي: عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميًا لافتًا، ومع هذا التطور السريع تولدت عدة اختلالات على هذا المستوى مردها الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي. و لقد أدى تراكم الاختلالات عبر السنين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحويلات العميقة التي عرفتها بلادنا ولقد قامت الدولة الجزائرية بتوفير المنشآت القاعدية لتلبية الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية بسبب النمو السكاني المتزايد.³¹

جدول يمثل تزايد الطلاب بالجامعة نسبة لعدد السكان في الجزائر

السنة	1975	1985	1995	2000	2005	2014
عدد الطلبة	36939	103223	238427	407995	740000	10000000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير التنمية البشرية

أما الجدول التالي فيمثل تزايد عدد الطلبة في الجزائر خلال السنوات التالية:

جدول يمثل تطور عدد الطلبة المسجلين 1999 - 2014³²

السنة	2000/99	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2014/2013
التدرج	407995	466084	543869	589993	674371	740000	743054	9023000
ما بعد التدرج	20846	22533	26060	27010	30211	326302	37787	435000

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بالنظر إلى الجداول السابقة، يمكن القول أن الجامعة الجزائرية عرفت في أواخر العشرية الماضية ما يلي:

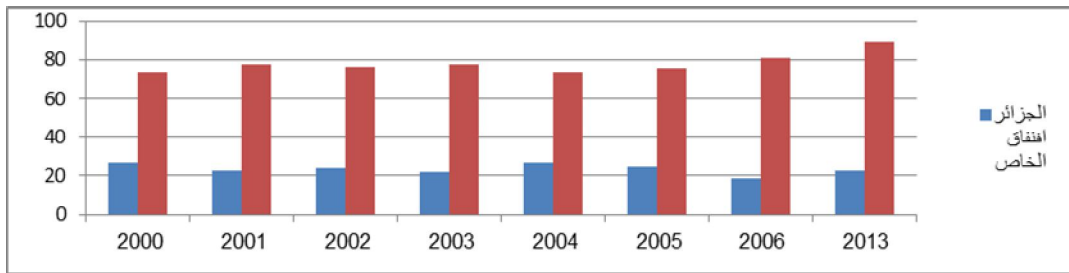
-تضخم أعداد الطلبة الوافدين إلى الجامعة، والتناقص المستمر للمدرسين بحيث قدرت النسبة المتوسطة للتأطير سنة 1999 بحوالي أستاذ لكل 155 طالب، وبلغت هذه النسبة في أحسن أحوالها متوسط أستاذ لكل 35 طالبا وكان ذلك في سنة 2004، في حين أن النسبة المتعارف عليها عالميا هي مدرس لكل 15 طالب، ومع هذا الضعف العددي، سجل الضعف النوعي حيث لم تتجاوز نسبة الأساتذة والأساتذة المحاضرين في هيئة التدريس 15% من إجمالي المدرسين.³³ أما بالنسبة للهياكل البيداغوجية فقد عرفت تزايدا، من خلال البرنامج المسطر من طرف الحكومة 2005-2009.

ميزانية التعليم العالي عرفت ارتفاعات متعددة من سنة 1998 حيث انتقلت من 38 مليون دج و 850 ألف إلى 95 مليون دج و 689 ألف دج، هذه الزيادات خصص فيها القدر الأكبر لميزانيات التسيير والتجهيز على حساب مراجعة الإصلاحات المطبقة وتدارك التناقضات بين الكم والكيف، وتحليل المخرجات التعليمية ومدى استفادة باقي القطاعات من هذه المخرجات خاصة الاقتصادية منها. أما على صعيد الموارد البشرية اعتمدت الدولة منذ بداية الألفية على إعداد مخطط لتطوير الموارد البشرية وتحسينه قدر الإمكان

كما خصص صندوق البحث لمراكز ومجموعات البحث ما يعادل 16.7 مليار دينار وقد سمحت البرامج المعتمدة بعنوان ميزانية التجهيز والبرامج الأخرى بعنوان برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بإنجاز هياكل أساسية جديدة للبحث (08 مراكز جديدة) بغلاف مالي يبلغ 3.3 مليار دينار.³⁴

قطاع الصحة: عرفت السنوات الأخيرة العديد من محاولات الإصلاح في المنظومة الصحية تمثلت في تغيير نصوص قانونية إضافة إلى إقترح مشاريع عملية لتفعيل المنظومة الصحية لدول المغرب العربي، ولكن غالبا ما كان التنفيذ متواضع أو هو إستنساخ لتجارب دولية قد لا تلقى الظروف الملائمة والدعم المطلوب لتحقيق النجاح اللازم.

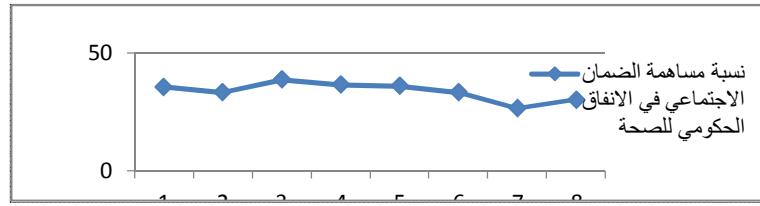
الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص كنسبة من النفقات الإجمالية للصحة في الجزائر



المصدر: إعداد الطلبة بناء على الإحصائيات الصحية العالمية، منظمة الصحة العالمية

والملاحظ أن أكثر الدول اعتمادا على النفقات العمومية هي الجزائر بنسبة بلغت 81.1% نتيجة اعتمادها مجانية العلاج.

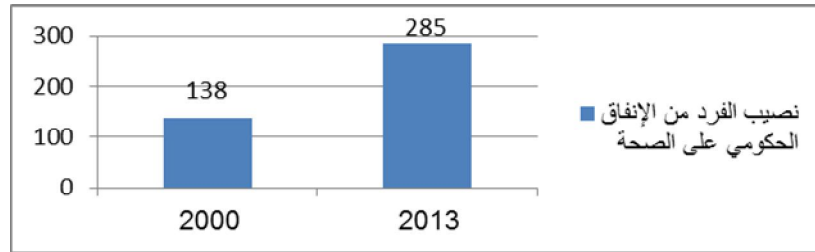
نسبة مساهمة الضمان الاجتماعي في الإنفاق الحكومي للصحة



المصدر: إعداد الطالبة بناء على الإحصائيات الصحية العالمية، منظمة الصحة العالمية

إن نسبة مساهمة الضمان الاجتماعي في تمويل نفقات الصحة إنخفضت لصالح ميزانية الدولة التي أصبحت تتحمل نسبة تزيد عن 80% من النفقات حاليا، والملاحظ هنا إنخفاض مساهمة الضمان الاجتماعي الذي كان يتحمل نسبة 35.5% من النفقات العمومية في سنة 2000 إلى 26.7 في 2006.

نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة



المصدر: إعداد الطالبة بناء على الإحصائيات الصحية العالمية. منظمة الصحة العالمية.

يظهر من خلال الشكل أن نصيب الفرد في الجزائر من نفقات الصحة هو الأكبر ، وللتأكد من ذلك أكثر يتهم حساب نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة مقارنة مع النفقات الإجمالية .

خاتمة:

اتسم العقد الأخير بتنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة و أصبح الطريق للاندماج الإيجابي في منظومة الإقتصادات المتقدمة رهنا بما يمكن إحراره و تحقيقه في مجال التنمية البشرية من تعليم و صحة و حقوق سياسية ، و قبل كل ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . و بناء على ذلك كثرت الدراسات و البحوث و المؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية و تحليل مكوناتها و أبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية ، و التنمية الاجتماعية ، و تكوين رأس المال البشري ، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة و يتطلب تحقيق التنمية البشرية حجم معين من الإنفاق يختلف من دولة إلى أخرى و يحتاج إلى تدخل الدولة في مختلف مجالاتها خاصة المجالات الاجتماعية الضمان الاجتماعي ، والسكن ، و المياه النظيفة والصرف الصحي . فهي مازالت مسؤولة عن التعليم و الصحة و المرافق العامة، و قد أدركت دول العالم و منها الجزائر أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية ، فهو وسيلتها و غايتها، فقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة في هذا المجال في إطار البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر من خلال حجم الموارد والاستثمارات التي رصدت لإنجاز أهداف التنمية للألفية في إطار التنمية 2010-2014.

- ¹ <http://sites.google.com/site/socioalger1/Im-alajtma/mwady-amte/almwmtr-alwtny-lssiyaste-alajtmayte-almtkamlte-fy-msr>.
- ² Y. Nannan, Y. Bo, M. Jong, S. Storm, Does inequality in educational attainment matter for China's economic growth?, International Journal of Educational Development, Volume 41, March 2015, pp 164-173.
- ³ Hayward Jack et Richet Isabelle, Réglementations européennes et politiques sociales nationales, le grand écart, Pouvoirs, 2014/2 n° 149, p. 101-120.
- David N Weil, Health and Economic Growth, Handbook of Economic Growth, Volume 2, 2014, pp 623-682 ⁴
- ⁵ Gomel Bernard et Méda Dominique, Le RSA, innovation ou réforme technocratique, Revue Française de Socio-Économie, 2014/1 n° 13, pp 129-149.
- ⁶ Lafore Robert, « Où en est-on du « département-providence ? » », Informations sociales, 2013/5 n° 179, pp 12-27.
- ⁷ Christiane Crépin, « Introduction » CNAF | Informations sociales 2013/1 - n° 175 pages 4 à 7 ISSN 0046-9459 p 04.
- ⁸ Liutang Gong, Hongyi Li, Dihai Wang, Health investment, physical capital accumulation, and economic growth, China Economic Review, Volume 23, Issue 4, December 2012, pp 104-119.
- ⁹ Rachid Aboutaieb, Droit à la santé et développement, Université de Nantes - Diplôme d'université de 3 cycle "Droits fondamentaux" 2007.p 55
- ¹⁰ - Hence Mathodi Lumbu, Analyse de l'accès à l'éducation à Kinshasa, Université de Kinshasa - Licence 2007,p 32 .
- ¹¹ Finkel, Alvin, Social policy and practice in Canada : a history, Wilfrid Laurier University Press, Waterloo, Ontario, Canada,2006
- ¹² Stephen P. Heyneman, Islam and social policy, Vanderbilt University Press, Nashville, ISBN 0-8265-1446-4,2004.pp 26-27.
- ¹³ Ethan B. Kapstein et Branko Milanovic , Income and influence : social policy in emerging market economies, W.E. Upjohn Institute for Employment Research 300. Westnedge Avenue Kalamazoo, Michigan 49007-4686,2003,p15.
- ¹⁴ Philip Manow, Bernhard Ebbinghaus, Comparing Welfare Capitalism,social policy and political economyin Europe,Japan and the USA, Routledge/EUI Studies in the Political ,Economy of Welfare,Edited by Martin Rhodes and Maurizio Ferrera,The European University Institute, Florence, Italy, London and New York, HN17.5 .C64 2001.
- ¹⁵ Amy Robb,Stuart S Nagel,Handbook of global social policy, University of Illinois Urbana, Illinois, MARCELD EKKERIN,C, NEW YORK BASEL, ISBN: 0-8247-0357-X,2001.
- ¹⁶ ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ECONOMIQUES, du bien être des nations, le rôle du capital humain et social, enseignement et compétences,2001,pp20-21.
- ¹⁷ Smith, M.B,Hope and despair:Keys to socio- psychodynamics of Youth. American Journal of orthopsychitry, 1999,p 388-399.
- ¹⁸ Soares Becker, Philipson, The Quantity and Quality of Life and The Evolution of Evolution of World Inequality NBER Working Paper 9765, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2003,p 102.
- ¹⁹ Aghion P et Howitt P « théorie de la croissance endogène », édition dunod, paris, 2000, Chap. 02, p256.
- ²⁰ Conseil national économique et social, rapport sur l'état économique et social de la nation 2011 -2012,mai 2013,p 60.
- ²¹ Conseil national économique et social,Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012,mai 2013,p 61
- ²² Conseil national économique et social,Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012,mai 2013,p 84
- ²³ ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،ديسمبر 2009، ص 63-64.
- ²⁴ احمد السيد النجار، عدالة الموازنة العامة للدولة موازنة 2010-2011-نموذج للانحياز للراسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى، سلسلة العدالة الاجتماعية، الإصدار الثاني، للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 2012، ص 34-35.
- ²⁵ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص 02
- ²⁶ Conseil national économique et social, rapport sur la demande sociale, marché de l'emploi, son évolution et ses perspectives,2013 , p77.
- ²⁷ Djamel Feroukhi, Essai d'évaluation de l'efficacité globale de l'enseignement supérieur a travers quelques indicateurs statistiques, rapports intermédiaire, mars 2004,p 02
- ²⁸ Rapport national sur le développement humain , CNES ,Algerie 2009-2010,p 38.
- ²⁹ Rapport national sur le développement humain , CNES ,Algerie 2009-2010,p 40.
- ³⁰ مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية المرجع نفسه، ص 57.
- ³¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، الجزائر، جوان 2007، ص 5.
- ³² وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التأطير البيداغوجي، حصيلة وآفاق، سبتمبر 2004 الحولية الإحصائية رقم: 32، ص ص 12-13.
- ³³ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التأطير البيداغوجي الجامعي، يوم دراسي بالمدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، يومي 13 - 14 جويلية 2004، ص 2.
- ³⁴ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير اقتصاد المعرفة عامل أساسي في التنمية استراتيجية الجزائر، الدورة العامة الحادية والعشرون، ديسمبر 2014، ص ص 64-65.